

التزليل في الميراث بين الوجوب والاختيار

في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري

د. مبروك بن زيوش جامعة سطيف 2

ملخص:

قد يموت الإنسان ويترك أولادا ذكورا أو إناثا في حياة جدهم أو جدتهم. ثم يموت هؤلاء الأجداد والجندات ويتركون أبناءهم وأبنائهم الأحفاد الذين مات مورثهم قبلهم. إذ وتطبيقا لقواعد الحجب في الميراث كقاعدة القريب يحجب البعيد. وقاعدة كل من يدلي إلى الميت بوارث يحجب عند وجود ذلك الوارث. فإن هؤلاء الأحفاد يحجبون من ميراث أجدادهم وجداتهم من طرف أبنائهم باعتبار أن الأبناء يحجبون أبناء وبنات الأبناء الأحفاد. إذ لو كان والد هؤلاء الأحفاد حيا لورث من تركته جدهم أو جدتهم. شأنه في ذلك شأن إخوته وأخواته. إلا أن الموت الذي غيبه قبل وفاة أبيه أو أمه جعل أبناءه محرومون من الميراث. لأن أبناء وبنات الجد أو الجدة أقرب إلى الميت من الأحفاد فيحجبونهم. فالأبناء يحجبون أبناء الابن تطبيقا لقواعد الحجب.

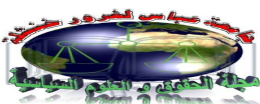
وبناء عليه هل من العدالة أن يجرم أبناء الابن أو بنات الابن أو بنات البنت بمجرد موت أصلهم سواء كان أبا أو أما قبل أبيه وأمه تطبيقا لقاعدة الحجب التي تقضي بأن القريب يحجب البعيد. أم أنه يتعين البحث والاجتهاد في أساس لتوريثهم. وما هو موقف الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري من ميراث الأحفاد هل يرثون أم لا يرثون. وإذا كانوا يرثون فما هو الأساس الشرعي أو القانوني لهذا الميراث.

الكلمات المفتاحية: الخلافة الإيجابية. الخلافة الاختيارية. الميراث. الوصية. التزليل. الحجب .

Résumé :

Il est possible que la personne meurt en laissant des enfants garçons ou filles en le vivant de leur grand- père ou leur grand- mère ,puis ceux la meurt laissant leurs enfants et petits enfants dont le des- cendus est déjà décédé avant eux ,suivant les règles de l'interception ,ces petits enfants interceptent l'héritage de leurs grands- parents de la part de leurs enfants étant donne que les enfants interceptent les fils et les filles des petits - enfants, et si le père de ces petits enfants est vivant il hériterait dans la succession des grands- parents de la même manière Que ses frères et sœurs, sauf que le décès avant le père ou la mère prive ses enfants de l'héritage vu que les fils et les filles du grand -père ou de la grand- mère sont plus proche au décédé que les petits enfants en application de grand mère sont plus proche au décédé que les petits enfants en application de la règle d'interception qui donne le droit au parent proche avant le parent lointain.

C'est ca ce qui nous pousse de chercher dans la doctrine islamique et dans le code de la famille de l'année 1984.



Les mots clés : -Succession obligatoire - succession facultative - L'héritage - les testaments
-L'éviction en matière, successorale « hajb »

Summary :

Persons can die leaving their children boys or girls ,during the life time of their grandfathers or grandmothers ,then these die leaving their children and grandchildren whom their deceased died before them,according to the rules of the intreception,these grandchildren intercept the inheritance of their grandparents on behalf of their children, given that the children intercept the sons and the girls of the grand children, but if the father of these grandchildren is alive, he would inherit in the succession of the grandparents in the same way as his brothers and sisters,except that the death before the father or the mother deprives their children of the seen inheritance that the sons and the girls of the grandfather or the grandmother are closer to the dead than the grandchildren, in application of the rule of interception which gives the right to the closer relatives before the distant ones.

Keywords: Compulsory succession, optional succession, inheritance, will, download, block

مقدمة

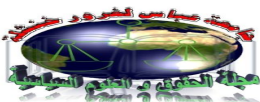
إن خلافة الحي للميت في الميراث تعد خلافة إجبارية ثابتة بأحكام القرآن من خلال الآيات 11 و12 و176 من سورة النساء، وثابتة أيضا بالسنة النبوية الشريفة والقياس، وما أجمعت عليه كلمة المجتهدين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ الحي يرث الميت رغما عن إرادتهما، ولذلك سمي الميراث فيه بالخلافة الإجبارية.

وفي مقابل هذه الخلافة الإجبارية التي يخلف فيها الحي الميت بإرادة الشارع، يوجد ما يسمى بالخلافة الاختيارية والتي يقصد بها الوصية التي يخلف فيها الموصى له الموصي في قدر من ماله الذي يتركه، وقد حثت النصوص الشرعية الواردة في القرآن والسنة على ضرورة الإيصاء لما فيه من الأجر الكبير للموصي في أخراه والخير العميم للموصى له في دنياه .

لقد استعرضت نصوص القرآن الكريم عبر الآيات 11 و12 و176 من سورة النساء أيضا على صورة أخرى من الخلافة تسمى الخلافة الاختيارية، مبرزة أهميتها من خلال تقديمها في الأداء على الدين في الظاهر رغم أن الدين أسبق في الأداء عن الوصية، وإنما جاءت النصوص القرآنية مقدمة إياها عن الدين من باب الحث على أدائها، ذلك أن كلمة 'أو' الواردة في هذه الآيات لا تفيد الترتيب، بل جاءت لتفيد أهمية الوصية والحث على الإيصاء كقوله تعالى "من بعد وصية يوصى بها أو دين"².

¹- الآية 11 من سورة النساء.

²- الآية 12 من سورة النساء.



التزليل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك

كما جاءت السنة النبوية الشريفة لتؤكد أهمية الوصية الاختيارية في قوله صلى الله عليه وسلم "إن الله تصدق عليكم بثلت أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم في أعمالكم فضعه حيث شئتم"¹. كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم للرجل الذي كان لا يرثه إلا ابنة واحدة وأراد أن يتصدق بشطري ماله فقال له ص لا فقال إذن فالشطر فقال عليه الصلاة والسلام لا فقال إذن فالثلث. قال عليه الصلاة والسلام الثلث والثالث كثير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير لك من أن تتركهم عالة على الناس يتكفون"².

إن الخلافة الاختيارية تثبت بإرادة الموصي الذي أراد قبل موته أن يعين خليفة له في قدر من المال الذي يتركه بعد وفاته. ليتدارك به ما فاته من أعمال الخير في دنياه. ويكفر بهذا الإيصال الزيادة في حسناته. وقد تدخل الشرع الإسلامي في تحديد قدر هذه الوصية بالثلث واشترط وجود الباعث عليها في كون الموصي يريد بها زيادة حسناته. كما تدخل في الجهة الموصى لها بأن تكون جهة بر وإحسان. ولاشك أن المحبوبون من الأحفاد تصح فيهم الوصية الاختيارية لكونهم محبوبون بالأبناء ويعدون من الأقربين للميت. إلا أن الموصي قد لا يوصي لهؤلاء الأحفاد بأي وصية. فلا يؤول لهم شيئاً بعد موت جدهم لا بوصف الخلافة الإيجابية وهي الميراث لحجبهم من أعمامهم أبناء جدهم أو جدتهم. ولا بوصف الخلافة الاختيارية وهي الوصية لعدم قيام الموصي بالإيصال لهم. ليكونوا محرومين بكل الوصفين.

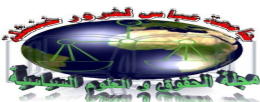
إن من شروط الميراث موت المورث حقيقة أو حكماً والتحقق من حياة الوارث حقيقة أو حكماً. فإذا مات الشخص مخلصاً خلفاً لأبنائه وورثته له. وكان حينها جدهم حياً. ثم يموت هذا الجد تاركاً وراءه أبناءه وهؤلاء الأحفاد. فإن الأبناء يحجبونهم ولا يرثون شيئاً من تركته جدهم. إذ القريب يحجب البعيد. فالأبناء أقرب إلى الميت الجد من أبناء الابن. بسبب أن أبوهم مات قبل جدهم ولكن ما ذنب هؤلاء الأحفاد الذين حرموا من الميراث بمجرد موت أبيهم قبل جدهم. وهل هناك أسس أخرى لميراثهم؟

الإشكالية:

تقضي قواعد الحجب في الميراث بحجب القريب للميت البعيد. وتطبيقاً لهذه القاعدة فإن الابن أو الأبناء يحجبون أبناء الابن أو بنات الابن أو بنات البنات الذين يموت والدهم قبل جدهم. فهل من العدالة أن هؤلاء يجرمون من الميراث بسبب موت والدهم قبل جدهم. أم أنه يتعين البحث عن أساس يرثون به ولا يجرمون من ميراث جدهم عند موته. وهذا الأساس الذي نبحث فيه يتمثل في تنزيل هؤلاء الأحفاد منزلة أبيهم في الميراث عند موت جدهم ليرثوا مع

¹ - الحديث 2709. كتاب السنن للإمام الحافظ ابن عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني باب الوصية بالثلث. الجزء الرابع. الطبعة الأولى. دارالرسالة العالمية. دمشق 2009 "حديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي عن طريق عامرين سعيد بن أبي وقاص. ص 14.

² - الحديث 2708. المرجع نفسه. أخرجه البيهقي، سحنون في المدونة، والبازي في مسنده وابن حزم في المحلى. ص 14.



التنزيل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك

أعمامهم وعماتهم الذين كانوا يجلبونهم باعتبارهم أقرب إلى الميت منهم. وإذا كان هذا الأساس يتمثل في التنزيل، أو ما يسمى بالوصية الواجبة، فهل يشمل هذا التنزيل كل الأحماد، أم أن الأمر قاصر على الأحماد الذكور دون الأحماد الإناث، أي أن التنزيل قاصر على أولاد الظهور وهم ابن الابن وأبناء الابن وأبناء ابن الابن مهما نزل. دون أولاد البطون المتمثلون في بنات البنت وبنت بنت البنت مهما نزل. وهل التنزيل يعد وجوبيا أم اختياريا يقوم به الجد حال حياته وقبل موته .

هذه هي الإشكالية التي تقوم عليها هذه الدراسة والتي نبحث فيها عن موقف الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري من التنزيل أو الوصية الواجبة، والجوانب المتعلقة به، وتطبيقات قضاء المحكمة العليا بخصوص التنزيل من خلال القرارات الصادرة عنها.

ويتعين قبل الإجابة عن هذه الإشكالية وما يتفرع عنها من أسئلة إبراز معنى التنزيل وموقف الفقه الإسلامي وقانون الأسرة منه، ومجال انطباقه، والمستفيدون من أحكامه على ضوء المواد 169 و170 و171 و172 من قانون الأسرة¹، ومدى تحقيق مقاصد المشرع الجزائري من وراء سنه لأحكام التنزيل الواردة في هذه النصوص، وما هي شروط التنزيل بحسب هذا القانون، وتأويلات نصوصه وموقف قضاء المحكمة العليا بشأنه.

أولاً: التعريف بالتنزيل لغة واصطلاحاً

لم يتعرض المشرع الجزائري إلى تعريف التنزيل واقتصرت نصوص قانون الأسرة في المواد 169 و170 و171 و172 إلى تبيان أحكامه وشروط انطباقه وضوابطه، ومن ثم فإننا نبحث عن تعريف التنزيل من خلال تعاريف الفقهاء والباحثين.

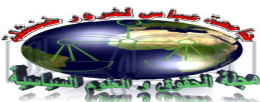
التنزيل لغة مشتق من نزل الشيء إذا أقامه مقامه، وتنزيل اسم مصدر نزل، ونزل الشيء ينزل تنزيلاً فهو منزل، ونزل هذا مكان هذا أقام مقامه .

أما في الاصطلاح فهو إنزال شخص منزلة الوارث ويجري به العمل في صورة التنزيل منزلة الولد، كأن يقول المنزل فلان في منزلة ولدي أو يكون له ابن ابن قد مات أبوه، فيقول ورثوه مكان أبيه، فالعبرة هنا بوفاء الجد وليس بوفاء الأب.

والتنزيل يعني جعل أحماد الشخص منزلة أصلهم في تركة الجد أو الجدة، ونظام التنزيل أو الوصية الواجبة استحداث في الفقه الإسلامي الحديث لمعالجة مشكلة الأحماد، الذين يموت أبيهم أو أمهم في حياة جدهم أو جدتهم، لا يرثون شيئاً من تركتهم لحجبهم من أعمامهم أو عماتهم، وقد يكون هؤلاء الأحماد في فقر وحاجة وأعمامهم وعماتهم في غنى وثروة.²

¹ - قانون 11-84 الصادر في 9 جوان 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم بالأمر 02-05 المؤرخ في 27 فيفري 2005.

² - بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، الجزء الثاني (الميراث والوصية) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، رقم النشر 4.023839 ص 184.



التزويل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك

والتزويل معروف أيضا باسم الوصية الواجبة. كما درجت على تسميته كذلك بعض التشريعات العربية كالمشرع الكويتي في قانون الأحوال الشخصية الكويتي.¹ وهي تتعلق بالأحفاد الذين فقدوا العائل الذي يوفر لهم متطلبات الحياة. لاسيما إذا كانوا صغارا. حيث يكونون محرومين من أخذ حق أصلهم الذي توفي في حياة أبيه. وذلك لوجود من يجبرهم. ولهذا أقر قانون الأسرة الجزائري التزويل أو ما يسمى بالوصية الواجبة لمساعدة هؤلاء اليتامى.²

وتناول أحد الباحثين تعريف التزويل أخذا عن النص الفرنسي بأنه إحلال الأحفاد الذين توفي والدهم قبل أو مع جددهم أو جدتهم محل والدهم في تركة الجد أو الجدة بمقدار حصة مورثهم لو بقي حيا بالشروط القانونية.³

إلا أن هذا التعريف منتقد من وجه أن الباحث قصر التزويل على أبناء الابن تطبيقا لما جاءت به المادة 169 من قانون الأسرة الجزائري بالنص الفرنسي. بخلاف النص العربي لنفس المادة التي تشير صراحة إلى ما يلي "من توفي وله أحفاد وقد مات مورثهم قبله أو معه وجب تزويلهم منزلة أصلهم في التركة بشروط" على ما سوف يأتي بيانه لاحقا عند التعرض لأحكام التزويل في قانون الأسرة.

ويعد التزويل من أهم المسائل التي ينبغي الاعتناء بها لاسيما بالنسبة للموثقين وهو من باب الوصايا يخرج قبل قسمة التركة. وأن ضرره يدخل على عامة الورثة وتكون القسمة بين المتزولين للذكر مثل حظ الأنثيين.⁴

ثانيا: موقف الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري من الوصية الواجبة أو التزويل

قبل التعرض لموقف الفقه الإسلامي من الوصية الواجبة. أو ما يسمى بالتزويل بحسب أحكام قانون الأسرة فإنه يتعين أولا التعريف بالوصية لغة واصطلاحا.

1/ تعني الوصية لغة: العهد. ومصدر وصى وأوصى والوصية في اللغة أوصيت ووصيت وهي مأخوذة من وصيت له بشيء إذا وصلته وسميت بالوصية لاتصالها بأمر الميت.⁵

أما الوصية في الاصطلاح: فهي تملك مضاف إلى ما بعد الموت.⁶ بطريق التبرع. بينما عرفها المالكية بأنها عقد يوجب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده.⁷

¹ - قانون رقم 84/51 المؤرخ في 2010/09/19 المتضمن قانون الأحوال الشخصية الكويتي.

² - زهدور محمد - د. الوصية في القانون المدني الجزائري والشريعة الإسلامية. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. سنة 1991. ص 113.

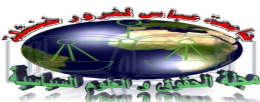
³ - جمال لشياني، نظرة حول بعض جوانب قانون الأسرة، ج 2، مجلة الموثق الجزائر 1999، العدد 7 ص 42.

⁴ - الشيخ سيدي محمد الصادق الشطي، لباي الفرائض المطبوعة التونسية سنة 1934 ص 119.

⁵ - محمد بن محمد عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، جمهورية مصر العربية، الجزء 40 ص 290.

⁶ - شمس الدين السرخسي، المبسوط للسرخسي مطبعة السعادة، مصر، ص 1331 - المعجم البسيط مجمع اللغة العربية، القاهرة الطبعة الثالثة، 1998.

⁷ - الشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الفكر، بيروت 1416 هـ الجزء 8 ص 374.



التزليل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك
وهذه الوصية شرعت لتدارك ما فات الموصي من أعمال الخير والإحسان والبر. فهي تبرع
على أساس البر وصلة الرحم للأقارب غير الوارثين وهي في حدود الثلث وما زاد عن الثلث يحتاج
لإجازة الورثة.

2/ موقف الفقه الإسلامي من الوصية الواجبة .

يرى جمهور الفقهاء أن الوصية مستحبة واختيارية. وقد أجمع على جوازها العلماء في
كل الأزمنة والأقطار. وأنها على سبيل البر والإحسان كما ذهب إلى ذلك ابن قدامة .¹
أما الظاهرية فيرون أن الوصية واجبة. ومرد وجوبها عندهم قوله تعالى "كتب عليكم إذا
حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين" هي الآية المنسوخة بما جاء بعدها "والأقربين
بالمعروف حقا على المتقين"². وهذه الآية تشمل جميع الأقارب الوارثين وغير الوارثين فالأقربون
بحسب الآية تشمل الوارثين وغير الوارثين. فكان الوجوب بهذا الحق لغير الوارثين ويذهب ابن حزم
الظاهري إلى القول إن النص يخرج منه الوالدان والأقربون الوارثون. وبقي من لا يرث منهم
على افتراض فرض عدم الميراث. ليكون حقا لهم وواجب. فوجب لهم من مال الميت جزءا بوجه
الفرض. وأنه مفروض إخراج له من وجب له. وعلى كل مسلم أن يوصي لقربته الذين لا يرثون
لأن هناك من يحجبهم عن الميراث. أو لأنهم لا يرثون فيوصى لهم بما طابت به نفسه .³
وفي الشريعة الإسلامية لا يمكن لأبناء الابن المتوفى سابقا أن يرثوا جدهم إلا في
حالتين: الأولى إذا كانوا هم الورثة الوحيدون أثناء قسمة التركة حين غياب الفروع من الدرجة
الأولى. ليرث هؤلاء الأحفاد حينئذ بوجه التعصيب. والثانية إذا وجد معهم فروع من الدرجة الأولى
وقام الجد بطريق الوصية بالإيصاء لهم.

ولم يعرف الفقه الإسلامي التقليدي نظام التزليل. وإنما هو نظام مستحدث أساسه
المذهب الظاهري لمواجهة مشكلة حرمان الأحفاد الذين يموت أبوهم أو والدتهم في حياة جدهم
أو جدتهم. ثم يموت بعد ذلك هذا الجد أو الجدة. فلا يرث هؤلاء الأحفاد منهم بسبب حجبهم من
الأعمام أو الأخوال رغم كونهم فقراء وفي حالة فقر واحتياج.

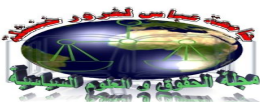
وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوصية تكون في حدود الثلث إلا أن البعض من الفقهاء
يرى أن الوصية واجبة للوالدين والأقربين الذين لا يرثون لوجود سبب يمنعهم من الميراث.⁴ وذلك

¹ - الإمام فخر الدين عثمان بن علي الزليعي الحنفي. تبين الحقائق بشرح كنز الدقائق المطبعة الكبرى، الأميرية القاهرة ج 7 ص 374 - الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد
بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الجزء الأول، الطبعة السادسة دار المعرفة لبنان 1983 - الإمام محمد بن إدريس الشافعي، الأم للشافعي، الطبعة
الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة ج م ع، جز 4 ص 99 - موقف الدين عبد الله بن قدامة، المغنى، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، كتاب
الوصايا، الجزء السادس، ص 216.

² - الآية 18 من سورة البقرة.

³ - ابن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، دار الفكر بيروت دون تاريخ ج 8 ص 353.

⁴ - بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية، رقم النشر 4.02.3839 ص 185.



التنزيل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك

استنادا لقوله تعالى "كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين".¹، وذهب ابن حزم الظاهري إلى أنه واجب قضائي فإذا لم يوص الجد لحفدته بشيء وجب على ورثته أو على الوصي المشرف على التركة إخراج شيء غير محدد بمقدار من مال الميت وإعطائه للأولاد غير الوارثين على سبيل الوصية.

إن التنزيل أو الوصية الواجبة لم تؤخذ من مذهب معين. ولم تستند كلها إلى قاعدة شرعية عامة بل إن أخذها يعد خليطا من مذهب ابن حزم وجزءا من القائلين بالوجوب. ولم تأخذ في مجموعها بالقواعد الشرعية.

والمصطلح المستعمل لدى أوائل المالكية بخصوص التنزيل هو الوصية ولم يعرف مصطلح التنزيل إلا عند الفقهاء المتأخرين من المالكية كسيدي بومدين والشيخ أبي الحسن العلمي.²

ويطلق على الوصية عند فريق من الفقه بوصية القانون والعلة في هذه التسمية أن هناك تشريعات عربية ضبطت بأحكام قانونية كمدونة الأحوال الشخصية المغربية في الباب الثامن من الكتاب السادس الخاص بالميراث في المادة 266 والتي نصت على "أنه من توفي وله أولاد ابن وقد مات ذلك الابن قبله أو معه وجب لأحفاده هؤلاء في ثلث تركته وصية بالمقدار والشروط"³. وهو نفس مسلك المشرع المصري بالمادة 76 من قانون الوصية والتي نصت على "أنه إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا في تركته لو كان حيا عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث. بشرط أن يكون غير وارث. وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له. وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله."⁴

2/ التنزيل في قانون الأسرة الجزائري

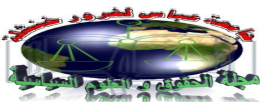
لعل رأي ابن حزم الظاهري الذي أوجب التنزيل واعتبره وصية واجبة قضاء هو الأصل الأول لسن الوصية الواجبة، أو ما يسمى بالتنزيل في قانون الأسرة الجزائري. وإن لم يوص بها وجبت لقربته الذين لا يرثون لوجود سبب يمنعهم من الميراث. ومن ثم فإن رأي ابن حزم واضح في وجوب الوصية قضاء إن لم يوص الهالك اختيارا. ولكن يلاحظ على رأي ابن حزم أن

¹- الآية 180 من سورة النساء.

²- محمد زكرياء البرديسي، الميراث، طبعة 1969، دار النهضة العربية، القاهرة ص 427.

³- القانون رقم 03/70 المتضمن قانون الأسرة المغربي، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5184 بتاريخ 2004/02/5.

⁴- قانون الوصية المصري رقم 71 لسنة 1946 الصادر بتاريخ 1946/06/24.



التنزيل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك
هذه الوصية جعلها شاملة للوالدين والأقربين غير الوارثين. ولم يحدد مقدارها وترك ذلك للورثة
أو المورث أو الموصي.¹

والتنزيل الذي ورد كمصطلح في قانون الأسرة الجزائري هو من صنع المشرعين
العرب الذي سبقوه ومن بينهم المشرع المصري الذي سنه في قانون الأحوال الشخصية سنة
1946.

وإذا كان التنزيل مأخوذ به قبل صدور قانون الأسرة سنة 1984، إلا أن هذا التنزيل كان
اختيارا وليس وجوبا. بمعنى أن الأحفاد الذين يموت والدهم أو والدتهم في حياة جدهم أو
جدتهم، فإنهم لا يرثون شيئا إن لم ينزلهم جدهم أو جدتهم قبل وفاتهما منزلة أبيهم في
الميراث. فإن قاما بتنزيلهم قبل وفاتهما ورثوا وإن لم ينزلوهم إلى أن ماتا لا يرثون شيئا وهذا يعني
أن التنزيل لم يكن وجوبيا بل اختياريا قبل صدور قانون الأسرة.

والتنزيل الاختياري الذي يتم من الجد أو الجدة في حياتهما يمكن إثباته بشهادة الأقارب
وفقا للمذهب المالكي. وهو ما قضت به المحكمة العليا في قرارها الصادر عنها
بتاريخ 1997/11/25 في الملف رقم 173556.² كما يصح التنزيل من باب أولى إذا تم أمام الموثق
وأحقية المنزلين بموجبه في الميراث. وهذا ما أقرت به المحكمة العليا أيضا بقرارها الصادر عنها
بتاريخ 1993/09/28 تحت رقم 94719.³ وفي المقابل قضت المحكمة العليا بعدم أحقية الأحفاد
في التنزيل قبل صدور قانون الأسرة. لأنه لم يقع تنزيلهم من الجد قبل وفاته، وذلك من خلال
قرارها الصادر بتاريخ 1995/05/02 تحت رقم 99186.⁴ إلا أنه بخلاف ذلك قضت المحكمة العليا
بتنزيل الأحفاد الذين مات أبوهم سنة 1982 أي قبل صدور قانون الأسرة رغم أن جدهم لم
ينزلهم في حياته ومات سنة 1995 أي بعد صدور قانون الأسرة.⁵

إلا أنه بصدور قانون الأسرة سنة 1984 أضحى الأمر مختلفا حين نص المشرع بالمادة 169
منه على وجوب تنزيلهم منزلة أصلهم في التركة. وهو ما يعني أن الجد أو الجدة اللذان يموت
ابنهما في حياتهما ويترك أولادا ولم يقوما بتنزيلهم قبل الوفاة اختيارا. فإن قانون الأسرة أوجب
أن ينزلوا بعد وفاتهما. بعد أن ضاق الناس ذرعا من حالة البؤس والحرمان الذي كان يعاني منه

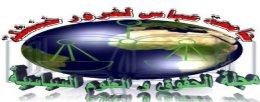
¹ - الحسين بن شيخ آث ملويا التنزيل دارهومة الجزائر، 2011، ص 27.

² - المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والموارث، قرار رقم 173556، الصادر بتاريخ 1997/11/25 بين (م ص ومن معه) و(م س)، منشور بالمجلة القضائية
لسنة 1997 العدد 1 ص 46.

³ - المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والموارث، قرار رقم 94719، الصادر بتاريخ 1993/09/28 بين (ع ل) ضد (ع م) اجتهاد قضائي 2001 عدد خاص ص
318.

⁴ - المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والموارث، قرار رقم 99186، الصادر بتاريخ 1995/05/02، بين (ب ح) ضد (ب ت) اجتهاد قضائي 2001 عدد خاص ص
321.

⁵ - المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والموارث، قرار رقم 186769، الصادر بتاريخ 1998/03/17 بين (ذ ف) ومن معها ضد (ص ر) اجتهاد قضائي 2001 عدد
خاص ص 328.



التنزيل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك
الأولاد الأيتام الذين يموت عائلهم الوحيد أبا أو أما في حياة جدهم أو جدتهم، ولا يترك لهما
أبويهما شيئا بعد وفاتهما ويموت بعدها جدهم أو جدتهم، ولا يكون لهم أي نصيب من
تركتهما لحجبهم من هو أقرب منهم إلى الجد والجدة.

إن الباعث لتدخل المشرع الجزائري للأخذ بالتنزيل بوجه الوجوب، إنما مرده الحالة التي يكون
عليها هؤلاء الأحماد الذين مات مورثهم في حياة جدهم وجدتهم بعد موت أبيهم، فكان من
العدالة ألا يحرم هؤلاء الأحماد المعوزين المحتاجين الفقراء من تركة جدهم أو جدتهم.
وإذا كان المشرع الجزائري قد نزل هؤلاء الأحماد منزلة أصلهم في الميراث وجوبا وبقوة
القانون حتى ولو لم ينزلهم جدهم أو جدتهم اختيارا، وأفرد نصوصا خاصة لتطبيق التنزيل، إلا
أن الغموض والإبهام قد ظهر بخصوص تطبيقات هذه الأحكام الواردة في نصوص المواد 169
و170 و171 و172.

ثالثا: نطاق تطبيق أحكام التنزيل الواردة في قانون الأسرة الجزائري

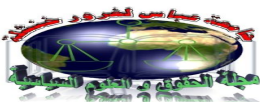
قد يبدو للوهلة الأولى ومن ظاهر أحكام المواد 169 و170 و171 و172 من قانون الأسرة
الجزائري أن المشرع قد تصدى لكل فرضيات التنزيل وحدد نطاقه ليشتمل كل الحالات، إلا أنه
ومن خلال النزاعات التي ثور بين المتخاصمين، وما فصلت فيه المحكمة العليا في اجتهاداتها
بخصوص التنزيل سي تبين خلاف ذلك، وهو ما يجعلنا نتصدى بالتحليل لهذه النصوص والبحث
في مدى تعرضها لكافة أحكام التنزيل، رغم أن ظاهر هذه النصوص يبدو بعيدا عن أي غموض أو
إبهام.

تعرض المشرع الجزائري بالمادة 169 من قانون الأسرة إلى التعريف بالتنزيل بقوله "من توفي
وله أحماد وقد مات مورثهم قبله أو معه وجب تنزيلهم منزلة أصلهم في التركة بشروط".¹
ويتبين من هذا النص، أن كل من مات والده أو أمه فإنه ينزل منزلة أصله في الميراث وجوبا
وبإرادة المشرع وليس بإرادة الجد أو الجدة اللذان أدركهما الموت ولم يوصيا لأحمادهما شيئا ليقع
التنزيل رغما عن إرادة الميت، ويكون القانون بذلك هو مصدر حق هؤلاء الأحماد، وليس الجد أو الجدة
اللذان لم ينزلا أحمادهما اختيارا حال حياتهما.

وتطبيقا لأحكام نص المادة 169 قضت المحكمة العليا بالتنزيل للأحماد بعد صدور
قانون الأسرة ويصبح بحكم القانون تلقائيا،² والثابت من هذا النص أن المشرع
الجزائري استعمل فعل وجب وأضاف إليه مصطلح التنزيل، ليكون بذلك قد قطع الشك
باليقين في حلول إرادته محل إرادة الجد أو الجدة اللذان لم يوصيا للأحماد بأي شيء من التركة

¹ - قانون 84-11 الصادر في 9 جوان 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم بالأمر 05-102 المؤرخ في 27 فيفري 2005 المرجع السابق.

² - المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والموارث، قرار رقم 309029 الصادر بتاريخ 04/01/2006 بين ورثة (خ ج) ضد ورثة (ب ح) مجلة المحكمة
العليا 2006، العدد 1 ص 443.



التزويل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك
بوجه الوصية. ويكون تدخله بموجب التزويل ذو طبيعة قانونية من نوع خاص يجمع بين خصائص
الوصية وخصائص الميراث. من حيث أنه أوجد حقا للأحفاد اليتامى بمقدار نصيب أصلهم. ويوزع
توزيع ميراث للذكر مثل حظ الأنثيين. إلا أنه مختلف عن الميراث في كون مصدره هو القانون الذي
أوجب هذا الحق فهو نوع من الميراث وضعه المشرع. رغم أنه لم يكن ضمن الآيات القرآنية أو
السنة النبوية الشريفة. واستقل المشرع بوضعه.

إننا لا نشك في سلامة قصد المشرع الجزائري من وراء أخذه بالتزويل. في كون ذلك يصب
في اتجاه تقوية الروابط الأسرية وتجنب الفرقة والتميز بين أفراد الأسرة الواحدة. وأن باعته في
ذلك أيضا يتمثل في أن هؤلاء الأحفاد قد اجتمع لديهم ألم الحاجة والعوز. وألم اليتيم بعد
فقدان معيلهم مبكرا. بما يتعين تعويضهم بتمكينهم بشيء من التركة بإشراكهم مع بقية
الورثة في تركة الجد أو الجدة بعد أن كانوا محرومين بطريق الإرث لحجبهم بمن هو أقرب منهم
للهاك.

- شروط تطبيق أحكام التزويل.

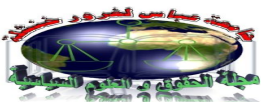
بعد أن استعرضت أحكام المادة 169 من قانون الأسرة الجزائري التزويل في كونه يتعلق
بكل شخص سواء كان ذكرا أو أنثى مات موتا حقيقيا أو حكما. كالمفقود الذي حكم القضاء
بموته وكان حينها أصل هذا الميت سواء كان أبوه أو أمه حيا وترك أولادا. فإن هؤلاء الأولاد ينزلون
منزلة أصلهم من تركة جدهم أو جدتهم بشروط حددتها النصوص التي تلي هذه المادة.

وقبل استعراض شروط تطبيق نص المادة 169 من قانون الأسرة. فإنه من المفيد التذكير
من خلال هذا النص أن التزويل يشمل الأولاد الأحفاد ذكورا كانوا أم إناثا. وأن هؤلاء الأحفاد ينزلون
منزلة أصلهم سواء كان هذا الأصل المتوفى قبل موت جدهم أم جدتهم أنثى أو ذكر. ومن ثم فإن
أحكام هذه المادة تنص على شمول التزويل في الحالات التالية:

أ- عند موت الشخص موتا طبيعيا سواء كان هذا الميت ذكرا أم أنثى. وترك أباه أو أمه حيا وترك
أولادا. فإن هؤلاء الأولاد يستحقون التزويل فيما يتركه جدهم أو جدتهم بعد وفاتهما.

ب- ويلحق هذه الحالة أيضا حالة الشخص المفقود الذي حكم القضاء بموته وذلك في حياة
أمه أو أبيه. فأولاد المفقود ينزلون منزلة أبيهم ويرثون من تركة جدهم أو جدتهم بعد
موتهما.

ج- الأشخاص الذين يموتون في حادث واحد. كموت الشخص مع أبيه في وقت واحد. ولا يعلم من
هو أسبق منهما في الموت. فإن أولاد الابن المتوفى مع أبيه في نفس الحادث ينزلون ويرثون من
تركة جدهم أو جدتهم.



التنزيل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك

وهؤلاء الأحفاد الذين ينزلون منزلة أصلهم في الميراث هم أبناء البطون للطبقة الأولى فقط. وأبناء البطون تعني الأولاد ذكورا أم إناثا الذين ينتسبون إلى الميت بأنثى. ومن هؤلاء ابن البنت. وابن بنت الابن. أما الأحفاد من أبناء الظهور فإنهم يستحقون التنزيل مهما نزل الفرع. ومن هؤلاء ابن الابن. وابن ابن الابن. وابن ابن الابن. فلو فرضنا أن من مات هو الأم في حياة أبيها أو أمها. فإن التنزيل يكون لأولادها فقط دون أولاد أولادها. وإن كان المتوفى هو الأب. فإن أولاده الفروع ينزلون من غير تقييد بطبقة ماداموا من أولاد الظهور. فينزل الابن وابن الابن مهما نزل هذا الفرع.

شروط التنزيل بحسب أحكام المواد 170 و171 و172 من قانون الأسرة

بعد أن أجهت إرادة المشرع الجزائري إلى الأخذ بالتنزيل بحسب أحكام المادة 169 من قانون الأسرة تعرضت المواد 170 و171 و172 التالية لها إلى شروط تطبيق أحكامه بما يلي:

- ألا يكون فرع الولد مستحقا في التركة بوجه الإرث.

يتبين من هذا الشرط أن الفرع إذا كان وارثا مهما كان مقدار الإرث قليلا أو كثيرا فإنه لا ينزل. ولا يجب له ميراث بوجه التنزيل كما أكدت ذلك أحكام المادة 171 من قانون الأسرة. وتطبيقا لذلك لو مات رجل وترك زوجته وابنته وبنت ابن تفي في حياة أبيه. فإن بنت الابن في هذه الحالة ترث السدس فرضا تكملة للثلثين بعد أن يمضى للبنت الصلبية نصف التركة. كما يكون لبنت الابن ميراث آخر تأخذه معها بوجه الرد يقتسمانه كل بحسب فرضه.

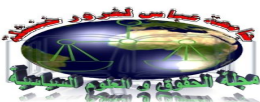
ولا مجال للتنزيل أيضا لو ترك الهالك بنتين وبنت ابن وابن ابن ابن. ففي هذه الحالة بنت الابن وابن ابن الابن الأبعد منها درجة يعصبها وهو ابن مبارك لها ويأخذ معها بالتعصيب للذكر مثل الأنثيين. رغم أنه ليس في درجتها إلا أنه لولاه لما ورثت لأنها محجوبة بالبنتين لتعددتهما.

ولو فرضنا أن في المسألة أب وأم وبنتان وبنت ابن وابن ابن ابن. فإنه يصح التنزيل لبنت الابن وابن ابن الابن. لأن التركة استغرقت أصحاب الفروض ولم يبق شيئا لبنت الابن. وابن ابن الابن فجاز التنزيل لهما.¹

- ألا يكون الهالك قد أوصى أو أعطى تبرعا حال حياته للفرع ما يستحقه بوجه التنزيل.

يتبين من هذا الشرط أنه لا مجال للأخذ بالتنزيل بحسب أحكام المادة 171. إذا كان الأصل قد وهب الفرع هبة أو قام بإبرام عقد بيع صوري لفائدته بمقابل تافه أو دون ثمن لنفس النصيب أو المقدار الذي كان يستحقه بوجه التنزيل.

¹ - محمد مصطفى شلي، أحكام الوصايا والأوقاف الطبعة الرابعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت 1982 ص 235.



التنزيل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك

كما أنه لا مجال للأخذ بالتنزيل إذا كان الأصل قد أوصى للفرع ما كان يستحقه بالتنزيل، فتصح الوصية حينئذ لهذا الفرع وتكون نافذة بعد وفاة الأصل الموصي دون حاجة لرضا أو قبول الموصى له، وإذا افترضنا أن الوصية للفرع كانت بأكثر ما يستحقه كانت الزيادة وصية اختيارية تنفذ من الثلث مقدار التنزيل دون حاجة لإجازة الورثة، وإذا أوصى الأصل لبعض الفروع دون البعض الآخر لزم التنزيل بمقدار ما يتمم به نصيب من لم يوص له من الفروع.

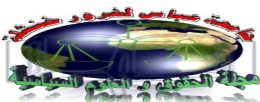
- ومن الشروط اللازمة للتنزيل، ألا يكون الحفيد قد ورث عن أبيه أو أمه ما لا يقل عن نصيب مورثهم من تركة الأصل جدا كان أو جدة، فإن ورثوا أقل من ذلك أضيف لهم مقدارا آخر إلى الحد الذي يستحقونه بوجه التنزيل، وهو نصيب أصلهم من تركة المورث لو افترضنا بقاءه على قيد الحياة بشرط ألا يتجاوز ما يرثه الأحفاد بوجه التنزيل مقدار الثلث، فإن كان أكثر من ذلك فإنه لاحق لهم فيما زاد عن الثلث.¹

- يجب ألا يكون بالفرع المنزل مانع من موانع الإرث، وموانع الإرث نصت عليها أحكام المادة 135 من قانون الأسرة، وتتمثل في قاتل المورث عمدا وعدوانا سواء كان القاتل فاعلا أصليا أو شريكا، وشاهد الزور الذي أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه، والعالم بالقتل أو تدبيره إذا لم يخبر السلطات المعنية، بالإضافة إلى المانعين الآخرين المنصوص عليهما بالمادة 138 من نفس القانون وهما اللعان والردة، فإذا كان الفرع المنزل قد ارتد عن دين الإسلام فلا يجوز تنزيله وكذلك الولد الذي تم نفي نسبه لعانا، فلا يجوز أيضا تنزيله، ويكمن الرجوع أيضا لأحكام المادة 222 من قانون الأسرة التي تحيلنا على أحكام الشريعة الإسلامية في شأن أية موانع أخرى.

ويجب أن نشير أخيرا أن الوصية الواجبة أو التنزيل إذا تزامنت مع وصية اختيارية، فإن الأولى والأحق بالوصية هو صاحب الوصية الواجبة، أي أننا نتمكن الفرع المنزل من نصيبه، ثم تنفذ بعد ذلك الوصية الاختيارية إن بقي باق، وإن كان الموصى له في الوصية الواجبة أي التنزيل أخذ الثلث كاملا، فلا نفاذ للوصية الاختيارية، اللهم إلا إذا أجاز الورثة الزائد عن الثلث.

وبمقارنة بسيطة بين موقف المشرع الجزائري من التنزيل، أو ما يسمى بالوصية الواجبة التي جعلها المذهب الظاهري وجوبية وليست مستحبة وعلى رأسه الإمام ابن حزم، فإن المشرع الجزائري قد أوجب التنزيل بقوة القانون بعد صدور قانون الأسرة سنة 1984، ولم يأخذ برأي جمهور الفقهاء في كون الوصية اختيارية ومستحبة وليست واجبة، ولكن قبل صدوره كان الأمر وعلى نحو ما سار عليه قضاء المحكمة العليا اختياريا، ولا يؤخذ بالتنزيل، ولم يكن وجوبيا إلا إذا قام جد الأحفاد أو جدتهم بتنزيلهم، فإذا مات الجد أو الجدة قبل صدور قانون الأسرة دون تنزيلهم فإنهم لا ينزلون كما هو ثابت من أحكام المواد 169 وما يليها.

¹ - عيسى حداد، الوجيز في الموارث، جامعة باجي مختار، الجزائر 2003 ص 113.



خاتمة

بعد استعراضنا في هذا المقال إلى أحكام التنزيل أو الوصية الواجبة من خلال قانون الأسرة والفقه الإسلامي، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أن الوصية سواء كانت مستحبة أو واجبة مسألة اجتهادية بحتة ومرد الوجوب فيها النظر إلى الأحفاد بعد موت معيّلهم في حياة جدهم أو جدتهم، وهو الهدف المستوحى من أخذ المشرع بوجوب الوصية بمصطلح التنزيل، ولانشك في مقاصد المشرع الجزائري النبيلة عند سنه لأحكام التنزيل، في كونها تهدف إلى تحقيق العدالة في شأن الأولاد ليأخذوا نصيب عائلهم على فرض حياته من جدهم أو جدتهم.

2- إن المشرع الجزائري قد أخذ برأي ابن حزم بخصوص الوصية الواجبة، وإن اختلفت التسمية ذلك أن الفقه الإسلامي سماها وصية واجبة، وسماها المشرع الجزائري تنزيلا، ولا يوجد اختلاف بين المصطلحين من حيث الأحكام وخالف المشرع الجزائري رأي الجمهور في اعتبار الوصية مندوبة ومستحبة وليست واجبة.

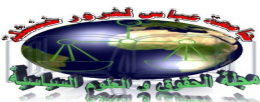
3- التنزيل طريق لحماية أفراد الأسرة التي تربطها علاقات قرابة قريبة، وقضاء حاجة الأحفاد والتخفيف عنهم بعد فراق أصلهم، وهم الذين يعيشون حالة البؤس والأسى بعد فراق أعز قريب لهم.

4- رغم توافر هذه المقاصد من وراء سن المشرع الجزائري لأحكام التنزيل بخصوص الأحفاد في غيرهم من أقارب الميت، إلا أن المشرع الجزائري لم يعمم أحكام التنزيل وجعلها قاصرة على الأحفاد رغم توافر هذه المقاصد أيضا في غيرهم، إذ نجد هذه المقاصد أيضا عند فروع الإخوة والأخوات وفروع الأعمام، ولم يتناولها المشرع ويخصها بالتنزيل استنادا لقوله تعالى " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين حقا على المتقين " ¹ فهذه الآية شملت جميع الأقربين، لكن أحكام التنزيل المنصوص عليها في قانون الأسرة لم تمتد لتشمل أيضا فروع الإخوة والأخوات وفروع الأعمام، ليكون النص قاصرا على الأحفاد فحسب، وكان الأجدر أن يضاف إلى النص المذكور استفادة أقارب الميت أيضا من جهة الحواشي والأعمام.

وقد أحسنت المحكمة العليا صنعا بالبداً الذي سنته بقرارها الصادر بتاريخ 2009/12/10 في الملف الحامل لرقم 526179. ² حين قضت بصحة التنزيل المحرر بتاريخ 1982/09/28، رغم عدم صدور قانون الأسرة، ولكن كيفته باعتباره وصية اختيارية حين نزل

¹- الآية 180 من سورة البقرة.

²- المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والموارث، قرار رقم 526179 الصادر بتاريخ 2009/12/10 بين (ف س) ضد (س ا ع ف والنيابة العامة منشور بالمجلة القضائية لسنة 2010 العدد 1 ص 231.



التنزيل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك
أحدهم ابن أخيه منزلة ابنه الصلبي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بمثل نصيب الوارث
، وأنها وصية جائزة شرعا.¹

5/ إن صياغة المشرع لأحكام التنزيل يتعين مراجعتها بصياغتها صياغة دقيقة تفاديا
لأي لبس أو غموض أو اختلاف في التفسير. أو اختلاف في التطبيق وإننا نهيب بالمشرع الجزائري
التدخل بإزالة هذا الغموض في هذه الأحكام الذي نلاحظه في المصطلحات المستعملة في نص
المادة 169 من قانون الأسرة من ذلك ما يلي:

ماذا يقصد بالفعل توفي في نص المادة 169، هل يقصد به كل شخص سواء كان ذكرا أم
أنثى أي سواء كان جدا أم جدة أم كلاهما، بما يجعل الحاجة ملحة لإزالة هذا الإبهام، إذ كان على
المشرع التعبير على من يتوفى بكونه جدا أو جدة بإضافتهما للفعل توفي، لأن الواقع العملي
أثبت هذا الاختلاف في التطبيق. في كون التنزيل لا يكون إلا بشأن الجد الذي يموت ويترك أحفادا ولا
يشمل الجدة، فما هو المانع في إعادة صياغة هذا النص بسبب الاختلاف في التطبيق ليشمل
الأجداد والجندات، واستبعاد الرأي المخالف له الذي يرى بحصر تطبيق التنزيل فيه إلى المتوفى في
كونه جدا ويترك أحفادا وليس الجدة التي هي غير معنية بالتنزيل.

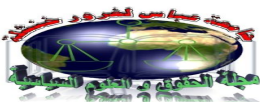
وما يثبت هذا الاختلاف، تدخل المحكمة العليا بقرارها الصادر بتاريخ 2006/01/04 في
القضية الحاملة لرقم 309029، وقضائها بالتنزيل للطاعنين من تركة جدتهم بعد وفاة
ابنها، وهو أبوهم قبلها بعد وفاة الجدة بتاريخ 1999/06/16 وابتها المتوفى قبلها بتاريخ
1995/07/11 أي في ظل قانون الأسرة.²

كما ورد الغموض والإبهام أيضا في نفس هذا النص في مصطلح الأحفاد، فهل يقصد
بالأحفاد الذين ينزلون منزلة أصلهم في الميراث والذين يتركهم المتوفى جدا أو جدة هم أبناء الابن
وبنات الابن، أم أن التنزيل قاصر على أبناء الابن فقط دون بنات الابن، وهو اختلاف تدخلت فيه
المحكمة العليا بقرارها الصادر بتاريخ 2001/02/21 تحت رقم 258898، في أنه لا يوجد غموض
بالمادة 169 من قانون الأسرة التي توجب تنزيل الأحفاد منزلة أصلهم في تركة الجد، وأن كلمة
الأحفاد في اللغة العربية تخاطب الجماعة بصيغة التذكير، ولو وجد ضمنها نسوة، فلا
يلزم المشرع صيغة أخرى لاستعمالها والتصريح في هذا النص بالأحفاد والحفيدات.³

¹ - المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والموارث قرار رقم 309029 الصادر بتاريخ 2006/01/04 بين (ورثة خ ج) ضد ورثة (ب ح) مجلة المحكمة
العليا 2006 العدد 1 ص 443.

² - المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية والموارث قرار رقم 258898 الصادر بتاريخ 2001/02/21 بين (ب ز) وباقي الورثة مجلة المحكمة العليا 2006 العدد
رقم 1 ص 47.

³ - المستشار محمد بن سالم، التنزيل على ضوء قانون الأسرة الجزائري، دراسات، مجلة المحكمة العليا العدد الأول 2006 ص 39.



التزويل في الميراث بين الوجوب والاختيار في ضوء الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري — د. بن زيوش مبروك

وبالرغم من تدخل المحكمة العليا في شأن عدم اقتصار التزويل في نص المادة 169 من قانون الأسرة على الأحفاد الذكور فحسب، بل أيضا بنات الابن، إلا أن النص بصيغته الحالية قد أثار الاختلاف في تفسير مصطلح الأحفاد، وما دام الاختلاف في تفسير الأحفاد قد قام وتدخلت المحكمة العليا بإزالته بالقرار المذكور آنفا، فإنه كان الأجدر بالمشروع إعادة صياغة النص ليتفق مع المدلول الصحيح الذي أرادته المحكمة العليا لكلمة الأحفاد.

وما نريد توضيحه أكثر وبصيغة أخرى، أن المشروع في شأن أحكام التزويل الواردة بنصوص المواد 169 و170 و171 و172 لم يتعرض فيها لأولاد البطون، وهم الذين ينتسبون إلى الميت بأنثى والطبقة الأولى من هؤلاء هم أولاد البنات الصليات، بخلاف أولاد الظهور فإنهم مهما نزلوا حق لهم التزويل ما لم يتوسط بين الفرع وأصله أنثى. وهذه التفرقة بين أولاد البطون وأولاد الظهور تفرقة تنعدم فيها العدالة، ومن ثم فتحقيقا لهذه العدالة يتعين على المشروع التدخل بسن نص ليشمل صراحة أولاد البطون أيضا بالتزويل، وبحسب ظاهر النصوص أن المشروع لا يمدد التزويل إن كان الأمر يتعلق بأولاد ابن البنت ولا لأولاد بنت البنت، لأنهم من الطبقة الثانية، والمشروع قصر التزويل على أولاد البطون من الدرجة الأولى فحسب.

كما نشير أخيرا أن المشروع الجزائري لم يتعرض إلى الكيفية أو الطريقة التي يتم بها تطبيق أحكام المادتين 170 و171 بخصوص تحديد ثلث التركة الذي لا يجوز تجاوزه بخصوص أسهم الأحفاد، ومقدار حصة أصلهم، وكيفية تحديد المقدار الذي يؤول للأحفاد عندما يكونوا وراثين للأصل جدا كان أو جدة، أو كان قد أوصى لهم أو أعطاهم في حياته بلا عوض مقدار ما يستحق بالوصية، فإذا كان قد أوصى للأحفاد أو لأحدهم بأقل من ذلك وجب التزويل بمقدار ما يتم به نصيبهم أو نصيب أحدهم في التركة.

إن الملاحظ في هذين النصين أن المشروع الجزائري لم يتعرض لكيفية تحديد هذه المقادير والطريقة التي تؤخذ في هذا التحديد، لاسيما وأن النزاع يفترض قيامه بين الأحفاد المنزولين أو الموصى لهم وبين أقاربهم من الأعمام أو العمات بخصوص هذه المقادير.

وقد أثبت الواقع العملي حين تطبيق النصوص السالفة الذكر المتعلقة بالتزويل، أنها تثير اختلافات عديدة، الأمر الذي يتعين معه تدخل المشروع الجزائري لإزالة كل ما يعتري هذه النصوص من لبس أو غموض أو إبهام أو اختلاف في التفسير بنصوص قانونية لا تختمل إلا معنى واحدا، فتفاديا لأي تأويلات تؤدي إلى تناقضات يستفيد بموجبها البعض من أحكام التزويل ويحرم منها البعض الآخر من خلال الأحكام والقرارات القضائية الصادرة من مختلف الجهات القضائية.

